دور الشاطبي في تأسيس علم المقاصد

الأسباب والأهداف

د/ فضيلة تركي –جامعة باتنة

تمهيد

لقد شهد علم المقاصد نقلة نوعية على يد الإمام الشاطبي، الذي جمع شوارده وقيد أوابده، ومكن بذلك أساسه وشيد أركانه، و"منذ خروجه(مشروع الشاطبي) محققا ومنظما، قد أعطى للفكر الإسلامي قوة دفع جديدة، وحرر العقلية المسلمة، من قيود فقه التقليد الموروث، ومن أغلال الظاهرية الحرفية. كما أعاد الثقة إلى الذات المسلمة العاقلة، وكشف عن مستويات في التحليل والتدليل، والمرونة والسعة، تدعو إلى الاعتزاز الموضوعي بهذا الطود الشامخ"[1]، فصار لزاما علينا دراسة الأسباب التي أدت إلى تأسيس علم المقاصد؟، وما ماهية وحقيقة المقاصد؟وما تأثير المقاصد على الموافقات؟ وما هي الأهداف التي كان يرجو الشاطبي تحقيقها من خلال مشروعه العلمي مجسدا في الموافقات؟ هذه أهم التساؤلات التي تحاول أن تجيب عليها هذه الورقة.

أولا: أسباب الإبدع:

1ــ التراكم المعرفي:

من المسلمات العلمية أن المعارف تراكمية، فمن غير المعقول أن نتصور الشاطبي انطلق من الفراغ وأبدع علم المقاصد، لأن هذا مخالف لسنن الله في النمو والتطور، فالمعارف تبدأ جنينية صغيرة كالإنسان تماما، هذا ما حدث لعلم المقاصد، ظهرت بدايات وإرهاصات علم جديد على يد متصوفة كالحكيم الترمذي وأمثاله... الذين كانو يتحدثون عن حكمة الشريعة وعلل أحكامها، ثم تطور بحث المقاصد على يد الجويني والغزالي، فتم تقسيم المقاصد إلى الضروريات والحاجيات والتحسينيات هذا التقسيم الذي يعد العمود الفقري لعلم مقاصد الشريعة، ثم زاد بحث المقاصد تطورا وتوسعا عما كان عليه من قبل، على يد العز بن عبد السلام والقرافي والرازي، وتشهد على ذلك مصنفاتهم الأصولية.

لكن بقي الغالب على المصنفات الأصولية القواعد اللغوية، إلى أن جاء أبو إسحاق الشاطبي فطور المقاصد تطويرا نوعيا، وذلك بأن خصص له الجزء الثاني من كتابه الذائع الصيت "الموفقات".

والحقيقة التي لا تغيب على منصف أن شيخنا الشاطبي شخصية علمية موسوعية، فقد تتبع الآيات والأخبار، واستفاد من العلوم العقلية والنقلية، واستقرى كتب أهل المشرق والمغرب، يقول في مقدمته لكتاب "الاعتصام": "وذلك أني ــ ولله الحمد ــ لم أزل منذ فتق للفهم عقلي، ووجه شطر العلم طلبي، أنظر في عقلياته وشرعياته، وأصوله وفروعه، لم أقتصر منه على علم دون علم، ولا أفردت من أنواعه نوعا دون آخر، حسبما اقتضاه الزمان والمكان، وأعطته المنة المخلوقة في أصل فطرتي، بل خضت في لججه خوض المحسن للسباحة، وأقدمت في ميادينه إقدام الجريء... إلى أن مَنَّ عليَّ الرب الكريم، الرءوف الرحيم، فشرح لي من معاني الشريعة ما لم يكن في حسابي"[2]، يبدو أن الإطلاع الواسع على كل المذاهب دون الاكتفاء بالمذهب المالكي؛أحد أهم أسباب نبوغه، وليس الأمر كما ألمح لذلك الريسوني قائلا: "...هو مدخل لدراسة نظرية عند الشاطبي، يساعدنا على فهمها وفهم أسسها، وتلمس جذورها.ومعلوم أن الشاطبي مالكي، بل نشأ في إحدى البيئات التي ساد فيها المذهب المالكي سيادة مطلقة، وأصبحت من أكثر البيئات الإسلامية انغلاقا على مذهبها، وبعدا عن بقية المذاهب الأخرى"[3]. فحسب الريسوني أن الشاطبي كان منغلقا على مذهبه، والعكس صحيح، ويؤكد سعة اطلاعه وإحاطته بالمذاهب؛سبب تَأليفه للموافقات، فقد رام الشاطبي التوفيق بين المالكية والأحناف، وردم هوة الاختلاف والخلاف بين المذاهب، يقول في هذا الصدد:"إني لقيت يوما بعض الشيوخ الذين أحللتهم مني محل الإفادة...فقال لي رأيتك البارحة في النوم وفي يدك كتاب ألفته فسألتك عنه فأخبرتني إنه (كتاب الموافقات) قال فكنت أسألك عن معنى هذه التسمية الطريفة.فتخبرني أنك وفقت بين مذهبي ابن القاسم وأبي حنيفة.فقلت له لقد أصبتم الغرض بسهم من الرؤيا الصالحة مصيب"[4]، وهل يعقل أن يوفق بين مدرستين علميتين ما لم يحط بهما خبرا؟.

لقد ظهر جليا أن الشاطبي عالم موسوعي، ولم يثنه تمذهبه؛ على الإطلاع على بقية المذاهب الأخرى، بل التبحر فيها، ولقد اعتنى بمصنفات فحول القدامى كالجويني والغزالي والعز...، والمتتبع للموافقات يقف على صحة هذا الإدعاء.

نقطة أخرى حرية بالإثارة، وهي أن هذا التوسع أحد أهم أسباب نبوغ الشاطبي، فبقدر ما يكون التوسع والإحاطة وسعة الإطلاع، يكون الإبداع والتجديد والعطاء، فالشاطبي لم يكتف بالعلوم النقلية، الكلية والجزئية، بل راح ينهل من المعارف العقلية، مما أكسبه عقلية تحليلية مبدعة، حتى عُدَّ بحق مجددا لعلم الأصول؛ ومبدعا لعلم المقاصد، "والإمام أبو إسحاق الشاطبي من هؤلاء المجددين من العلماء المستقلين، بل هو من أعلامهم المتميزين، الذين دلت عليهم آثارهم، وعبر عنهم تراثهم فليس أدل على قيمة العالم من الكتب التي يصنفها.وصدق من قال: أرني ماذا ألفت ؟ أرك من أنت !!" (5).

والواقع آنذاك؛لم يكن الحال كذلك في المشرق، لقد اشتغل علماء المغرب والأندلس بكتب المشارقة دراسة وشرحا وتعليقا، إضافة إلى ما ألفوه في شتى العلوم ونبغ منهم الكثير، واكتسب عقلية تحليلية مبدعة، ممن كان له تأثير على الحركة الثقافية في المشرق الإسلامي ومغربه، غير أن نظرة أهل المشرق ــ وربما إلى يومنا هذا ــ ظلت يشوبها الكثير من الدَّخْل وتعلوها الكثير من الكُدرة، وهذا راجع إلى جهل أهل المشرق بعلماء المغرب، حتى أدى بهم عدم معرفتهم أحيانا إلى انتقاصهم، بناء على قاعدة:"من جهل شيئا عاداه". وقد عانى علماء المغرب من هذه النظرة حتى قال المقري نتيجة الجفاء والحسد من علماء زمانه في مصر:

تركت رسوم عزي في بلادي وصرت بمصر منسي الرسوم.

ومن ميزات أهل المغرب الزهد في علمائهم لأسباب عديدة، منها حرص علماء شمال إفريقيا والأندلس في الاتصال بالمشرق باعتباره منبع الشريعة، حتى إنهم فضلوا من سافر في طلب العلم على من لم يسافر، وكرهوا أن يكون الطالب (صحفيا) بأخذ العلم على الكتب أو علماء بلده فقط، حتى اشتهرت هذه العبارة على ألسنة علماء المغرب: "الرحلة أصل العلم"، وقد عانى ابن حزم من زهد الناس في علمه فقال:

أنا الشمس في جو العلوم منيرة ولكن عيبي أن مطلعي الغرب

ولو أنني من جانب الشرق طالع لجد على ما ضاع من ذكري النهب.

والنتيجة أن الشاطبي كان نهما في نهل المعارف نقليها وعقليها، كلّيها وجزئيها، دون تمييز بين شرقيها وغربيها، مما أكسبه عقلية منهجية تحليلية، مكنته من إبداع علم المقاصد.

2- **الواقع وأثره:**

لقد زامن الشاطبي زمن انحسار النفوذ الإسلامي في مملكة غرناطة الممتدة في الجزء الجنوبي من الأندلس إلى ساحل البحر الأبيض المتوسط ومضيق جبل طارق، فإن فتنًا كانت تقض مضاجع الملوك وتؤدي بحياة بعضهم، وصراعا على السلطة يعكر الحياة السياسية، وقد تواصلت مظاهر الانقسام والتشتت في الدولة النصرية إلى أن انتزع الأسبان آخر معاقلها سنة 897

وكانت هذه المملكة في عصر الشاطبي تستقطب كثيرا من المسلمين الذين سقطت مدنهم بأيدي النصارى، حيث يدفعهم الوازع الديني أن يحافظوا على العقيدة الإسلامية، ويحدوهم التمسك بالشريعة والحرص على تنفيذ أحكامها إلى الهجرة إلى بلاد الإسلام. (6)

ألف الشاطبي معظم أعماله في هذا الزمن المضطرب والمشحون بالمؤامرات السياسية والاغتيالات والثورات، بالإضافة إلى تهديدات النصارى فقد كان الأخ يثور ضد أخيه، وكان الابن ينقلب على أبيه، عصر الانحطاط والتشتّت السياسي والفقهي، والتعصّب المذهبي، فكان هذا الواقع يموج بالفساد والانحراف، ف"قد غالى بعضهم في الترف...يدلنا على ذلك ما لاحظه ابن الخطيب من فشو الغناء(حتى بالدكاكين التي تَجْمَع كثيرا من الأحداث) ومن التفنن في الزينة عند النساء"(7)، وهناك من عمد إلى تدليس العملة ومزج ذهبها بالنحاس(8)، هذا الواقع أصبح مصدر قلق للشاطبي، فوضع مؤلفيه(**الموافقات**) و(**الاعتصام**) لإنقاذ المجتمع من الفساد والانحراف في العادات والعبادات.

وقدم الشاطبي منهجا جديدا غير معهود لإنقاذ مجتمعه، وقد أدرك هذه الحقيقة، وعلم أن كل جديد منكر، وأن النفوس تألف القديم وتنكر الجديد المخترع، فقال في مقدمة الموافقات مخاطبا القارئ: "**فإن عارضك دون هذا الكتاب عارض الإنكار، وعمي عنك وجه الاختراع فيه والابتكار وغر الظان أنه شيء ما سمع بمثله.**" (9)، فالتجديد والإبداع والاختراع في الأوساط المتخلفة، ينكر فيها على صاحبها ويعزل، وربما هذا هو سبب شعور الشاطبي بالعزلة والغربة، فافتتح كتابه "**الاعتصام**" بحديث الغرباء تعبيرا عمّا يجول بخاطره من خيبة أمل لقيها ويلقاها العلماء المجتهدون من أوساطهم ومجتمعاتهم.

ومن يرجع لـــ **(الاعتصام)** يشعر بمشاعر التأسّف والألم لما آل إليه المجتمع الغرناطي من بدع وانحراف عن جادة الصواب هذا من جهة، ومن جهة يتلمّس مدى معاناة الشاطبي العالم المبدع التقي في وسط جاهل حيث اتهم بتهم مختلفة منها: "**معاداة الأولياء، وجواز القيام على الأئمّة والحكام، ومخالفة السنّة والجماعة**"[10]، ولفرط ما عانى مع أهل زمانه، شبّه حاله بحال عالم جليل آخر يحكي عن نفسه، فقال: "**عجبت من حالي في سفري وحضري مع الأقربين منّي والأبعدين، والعارفين والمنكرين، فإنّي وجدت بمكّة وخراسان وغيرهما من الأماكن أكثر من لقيت بها موافقا أو مخالفا، دعاني إلى متابعته على ما يقوله، وتصديق قوله والشهادة له، فإن كنت صدقته فيما يقول وأجزت له ذلك –كما يفعله أهل هذا الزمان– سمّاني موافقا وإن وقفت في صرف من قوله أو في شيء من فعله سمّاني مخالفا، وإن ذكرت في واحد منها أن الكتاب والسنّة بخلاف ذلك وارد، سمّاني خارجيا، وإن قرأت عليه حديثا في التوحيد سمّاني مشبّها، وإن في الرؤية سمّاني سالميا، وإن كان في الإيمان سمّاني مرجئيا، وإن كان في الأعمال سمّاني قدريا، وإن كان في المعرفة سمّاني كراميا، وإن كان في فضائل أبي بكر وعمر سمّاني ناصبيا، وإن كان في فضائل أهل البيت سمّاني رافضيا، وإن سكتّ عن تفسير آية أو حديث فلم أجب فيهما إلاّ بهما سمّاني ظاهريا، وإن أجبت بغيرهما سمّاني باطنيا، ...ثم أعجب من ذلك أنهم يسمونني فيما يقرؤون عليّ من أحاديث رسول الله ﷺ ما يشتهون من هذه الأسامي، ومهما وافقت بعضهم عاداني غيره، وإن داهنت جماعتهم أسخطت الله تبارك وتعالى، ولن يغنوا عنّي من الله شيئا، وإنّي مستمسك بالكتاب والسنّة، واستغفر الله الذي لا إله إلاّ هو وهو الغفور الرّحيم**"[11]، فهذه حال العالم **عبد الرحمن بن بطّة**، الذي عانى الأمرّين من الاختلاف والمخالفين، فكل مرّة ينسب إلى فرقة، وما أكثرها في ذلك الزمان، ويبدو جليّا ممّا سبق بأن إتباع الهوى والتعصب هما السبب في التشنيع عليه، وتقبيح فعله.

ولا شك أن الشاطبي قد زامن محنة ابن الخطيب وابن زمرك، وقد هرب ابن الخطيب من الغني بالله الذي كان على رأس مملكة غرناطة، إلى بني مرين بفاس، رغم مكانته في العلم والأدب والسياسة، وبقي مكرما ثلاث سنوات، ثم دارت عليه الدوائر وكثرت المؤامرات حوله والإشاعات فأدخل السجن وامتحن وعذب، وحكم عليه بالزندقة وقتل سنة 766[12].

والواقع أن هذه حال كل عالم نزيه ربّاني تقي ورع في ذاك الزمان، زمان كثر فيه الجهل والهوى والتعصّب، وحال إمامنا ليس ببعيد عمّا رواه ابن بطّة، يقول الشاطبي: "هذا تمام الحكاية فكأنه –رحمه الله– تكلّم على لسان الجميع، فقلّما تجد عالما مشهورا أو فاضلا مذكورا، إلاّ وقد نُبذ بهذه الأمور أو بعضها، لأن الهوى قد يداخل

المخالف، بل سبب الخروج عن السنّة الجهل بها، والهوى المتّبع الغالب على أهل الخلاف"[13].

فكانت البدع والفرق حال الأندلس، ممّا دفع بالشاطبي إلى وضع مؤلفه "**الاعتصام**"، **ولم يترك في كتاب الاعتصام مذهبا من مذاهب المبتدعة إلاّ تناوله بالتحليل والنقد، وكشف ما في بنائه من وهن.**

والحقيقة أن كتاب الاعتصام يعكس حياة المجتمعات الإسلامية زمن الشاطبي، وهي حياة بعيدة عن الإسلام الحق، شاعت فيها البدع شيوعا باتت معه هي الدين، كما عمّ الفساد والانحراف معظم الأحوال الاجتماعية والسياسية، والخلقية.

إذن هذا هو حال الغرب الإسلامي، وحال الأندلس، وحال غرناطة بالذات ابتعاد عن شرع الله، انحراف، فرق وبدع، وأهواء وتعصّب، واختلاف... وهكذا واجه الشاطبي هذا الانحراف والاختلاف بمشروع علمي تجديدي اعتمد فيه منهجا فريدا، لم يسبق إليه، يتجسّد هذا المشروع في كتابه "الموافقات"، حتّى يتمكّن من مواجهة الفساد والانحراف المنتشر آنذاك.

ثانيا:حقيقة المقاصد والهدف منها:

لقد أدرك الإمام الشاطبي منذ البداية العلاقة الجدلية بين العلم والعمل، وضرورة تنزيل الأحكام الشرعية على مجاري العادات وأن صلب العلم المنوه به في مقدماته، هو "**ممارسة**" عملية فعلية، لا ينفك جانبها النظري عن بعدها التطبيقي، مما يضمن تحويل علم المقاصد الشرعية إلى مشروع إنقاذ مجتمع.

لقد حاول الشاطبي تأصيل العلاقة بين العلم والعمل وفق منهج يتجاوز الإعلاء من شأن العلم على حساب العمل، هذه طريقة جديدة في ترتيب أصول الفقه انفرد بها الشاطبي عن غيره، وعنصر الجدة والابتكار يكمن فيما آل إليه مشروعه من محاولة لبيان الصلة بين العلم والعمل، وكيفية صياغة العلاقة بينهما.

بل إننا نجد أن باب المقاصد برمته يخدم بعد الالتزام بالعمل وموافقة قصد المكلف لقصد الشارع، ففي البداية قسم المقاصد إلى قسمين: قصد الشارع؛ وقصد المكلف.

وقسم القسم الأول إلى أربعة أنواع، وسأقتصر في هذه المداخلة الحديث عن النوع الأول والنوع الثالث.

– **النوع الأول:** قصد الشارع في **وضع الشريعة ابتداء**[14]، هكذا سماه في المقدمة، والغرض من هذا القسم هو أن يؤكد أن الشريعة وضعت لمصالح العباد

في العاجل والآجل، وتدخل كل مسائل هذا في باب إقناع المكلف بأن العمل بهذه الشريعة يحقق سعادته في الدارين.

– **النوع الثالث:** قصد الشارع في **وضع الشريعة للتكليف بمقتضاها،** وهنا بين الشاطبي مقاصد الشارع في التكليف وأنه لم يقصد التكليف بما لا يطاق، وأن ذلك منفي عن الشريعة الإسلامية بالإجماع، ولماً كان هذا المبحث لا ينبني عليه فائدة عملية لم يطل فيه الحديث، وانتقل لموضوع آخر وثيق الصلة بالعمل فتحدث عن التكليف بما يدخل تحت مقدور المكلف ولكنه شاق عليه، فبعد أن مهد بتعريف المشقة، وذكر أنواعها ودرجاتها، بدأ يقرر أحكامها ويبين مقاصد الشارع فيها، وأنه لم يقصد للتكليف بالمشقة، والدليل على ذلك النصوص الكثيرة النافية للحرج، والمصرحة باليسر والسماحة، ولو كان قاصدا المشقة لما وضع الرخص، وزاد الأمر وضوحا عندما بين أن المشقة التي تلازم التكليف مشقة معتادة، وأنها لا تنقطع عن العمل، يقول الشاطبي في هذا الصدد: "**فإنه لا ينازع في أن الشارع قاصد للتكليف بما يلزم فيه كلفة ومشقة ما، ولكن لا تسمى في العادة المستمرة مشقة، كما لا يسمى في العادة مشقة طلب المعاش بالتحرف وسائر الصنائع؛ لأنه ممكن معتاد لا يقطع ما فيه من الكلفة عن العمل في الغالب المعتاد، بل أهل العقول وأرباب العادات يعُدُّون المنقطع عنه كسلان، ويذمونه بذلك، فكذلك المعتاد في التكاليف**"، وهنا بين أن المشقة المعتادة لا تقطع عن العمل.

وواصل حديثه في تحليل المشقة وعلاقتها بعمل المكلف، بقوله: "**إن التكليف إذا وجه على المكلف يمكن القصد فيه على وجهين:**

أحدهما: أن يقصد إليه من جهة ما هو مشقة.

والثاني: أن يقصد إليه من جهة ما هو مصلحة وخير للمكلف عاجلا وآجلا.

فأما الثاني: فلا شك في أنه مقصود الشارع بالعمل، والشريعة كلها ناطقة بذلك، كما تقدم أول الكتاب"[15]، فلا أدل على أن المقاصد علم عملي من هذا الكلام، إذن فالشريعة كلها نزلت لتتحول واقعا في حياة الناس.

ويواصل حديثه عن المشقة ويربطها بواقع المكلفين وبالأحكام الشرعية، ويبين أن الأحكام الشرعية المأذون فيها إما أن تكون واجبة أو مندوبة أو مباحة، فتترتب عليها مشقة، فإما أن تكون هذه المشقة، مشقة معتادة في مثل ذلك العمل، وقد بينا فيما سبق أنها ليست مقصودة للشارع، وليس للمكلف أن يقصدها نظرا

لعظم أجرها، والثاني أن تكون غير معتادة فهي من باب أولى أن لا تكون مقصودة للشارع[16].

وبين الشاطبي أن الحرج والعنت مرفوع عن المكلف، وذلك لسببين:

أما **الأول** الخوف من الانقطاع عن العمل وكراهية التكليف، لأن الشارع حبب لنا الأعمال والتكاليف باليسر والسماحة وبالوعد الصادق بالجزاء عليه.

والثاني: الخوف من التقصير عند تزاحم الوظائف والأعمال أو الانقطاع.

ونستنتج مما سبق أن الغرض هو عدم حدوث فساد للمكلف في دينه أو دنياه، إذ الشارع لا يقصد التكليف بالشاق من الأعمال، حتى لا ينقطع المكلف عن العمل، لذا فإنه شرع من الأحكام ما يرفع الحرج والمشقة عند اعتراضها عمل المكلف، وقد وضع لنا الشارع ضوابط، تحدد لنا المشقة المعتبرة التي تستوجب رخصة مخففة، إذ ليس كل عمل فيه جنس المشقة يكون مستدعيا للتخفيف والتيسير، فقد يكون الفعل ثقيلا على النفس غير أنه داخل تحت قدرة المكلف واعتياده واستطاعته، وقد يكون خارجا عن ذاك الاعتياد وإن كان داخلا تحت قدرة المكلف، فليست الأعمال الشاقة على وزان واحد يقول الإمام الشاطبي: "**إذا كانت المشقة خارجة عن المعتاد، بحيث يحصل بها للمكلف فساد ديني أو دنيوي، فمقصود الشارع فيها الرفع على الجملة**"[17].

وهكذا فإن المتتبع للموافقات يلحظ بسهولة أن فلسفة الشاطبي المقاصدية تقوم على مراعاة البعد العملي، فلا يطرح مسألة إلا ويربطها بالعمل، ويدرسها من جميع الجوانب والنواحي، ويبين مقصد الشارع الأعظم منها، ويبين مقصد الشارع الأعظم منها، وهو التزام المكلف أحكام الشريعة، ويربط بين الفهم والتطبيق، فلا أعظم من أن تتحول الأحكام الشرعية إلى واقع تعج به الحياة.

وطرح قضية أخرى وثيقة الصلة بالعمل في هذا النوع الثالث وهي قصد الشارع توخي الوسطية في الامتثال للأحكام والعمل بمقتضاها، جاء في الموافقات أن الأحكام "**جارية في التكليف بمقتضاها على الطريق الأوسط الأعدل الآخذ من الطرفين... منه تكليف جار على موازنة تقضي في جميع المكلفين غاية الاعتدال**"[18]، فالاعتدال الذي أخذ بالوسط بين الإفراط والتفريط قصد منه الشارع المداومة على العمل والتكاليف واستمرار القيام بها، وقد وضح الشاطبي هذا الأمر وأكد أن الشارع قصد المداومة من خلال التوسط والاعتدال في التشريع وبين أن المداومة على الفعل مقصودة وإن قلت، فالتوسط مقصود الشارع منه الاستمرار في

الأعمال و"**لأجل الدخول في العمل على قصد الاستمرار وضعت التكاليف على التوسط وأسقط الحرج ونهي عن التشديد**"[19].

ويبدو مما سبق أن العمل والاستمرار على العمل من المقاصد المعتبرة بل من أعظمها على الإطلاق. ويعتبر باب "**المقاصد**" بحجمه ومحتواه تغييرا أساسيا في الهيكل التصنيفي لعلم الأصول بصفة عامة، فهو إضافة علمية جادة، وابتكار لا يمكن أن ينكر إلا من طرف جاهل أو معاند، ويمكن القول بأن "**باب المقاصد في كليته، وتوجيه الأبواب الأخرى في محتواها قد غيرت من غلبة المنهج الاستنباطي الذي كان قوام الأصول ليوازيه أو يتفوق عليه المنهج التطبيقي**"[20].

وقد أشار الشاطبي في مناحي مختلفة إلى ضرورة ارتباط العلم بالعمل، والفقه بالأخلاق، ونوه مرارا وتكرارا أن العلم الذي لا يترتب عليه عمل فهو غير مستحسن شرعا، ولا يعد من صلب العلم بل من ملحه فالشاطبي كان حريصا على تجسيد فكرة النزعة التطبيقية لعلم الأصول في الموافقات لدرجة أننا نجد هذه المعاني مبثوثة في كل ثنايا مؤلفه الثمين، فقد تمكن الشاطبي ببراعة أن يمزج المقاصد بكل المباحث الأصولية، فلا نجد بابا ولا مسألة في الموافقات إلا والمقاصد حاضرة فيها، وبهذا تمكن من تبيين وتأكيد أن المدرك العقلي الشرعي ليس تصورا مجردا، بل هو مدرك متصل اتصالا وثيقا بالقيمة العملية، ومقتضى القيمة العملية أن الخطاب المبلغ ينهض إلى العمل ويحرك دواعي الممارسة في ظروف مخصوصة؛ "**ولا مذهب فقهي أحرص على هذا التوجه العملي من المذهب الذي كان ينتسب إليه الشاطبي، ألا وهو المالكية**"[21].

بل إنه يصرح بأن الغاية العظمى للشريعة الإسلامية هو تطبيق الأحكام وتنـــزيلها على أفعال المكلفين، يقول في هذا المنوال إن "**المقصود من وضع الأدلة تنزيل أفعال المكلفين على حسبها**"[22].

وقد بين الدكتور طه عبد الرحمن هذا الجانب في مؤلفه "**تجديد المنهج في تقويم التراث**"، فقد درس فيه مسألة تداخل علم أصول الفقه مع علم الأخلاق، فقد ميز في الحكم الشرعي بين بنيتين: إحداهما فقهية، والثانية أخلاقية، فيكون الحكم الشرعي بذلك متضمنا للبعد الأخلاقي، وقد بين أن الفعل "**قصد**" قد يكون بمعنى "**حصل فائدة**"، أو بمعنى "**حصل غرضا**"، فيشتمل إذ ذاك "**علم المقاصد**" على ثلاث نظريات أصولية متمايزة وهي: المقصودات، والقصود، والمقاصد، أما الأولى فتبحث في المضامين الدلالية للخطاب الشرعي، والثانية تبحث في المضامين

الشعورية أو الإرادية، أما القسم الأخير فهو يبحث في المضامين القيمية للخطاب الشرعي[23].

ولم ينفرد طه عبد الرحمن بهذا الطرح، بل نجد عبد المجيد النجار أثار هذه المسألة بشكل جيد في مؤلفه الأخير "**مقاصد الشريعة بأبعاد جديدة**" حيث حاول الوصل بين العقيدة والشريعة وذلك من خلال المقاصد، وانتقد الطرح الذي يفرغ الشريعة من البعد العقدي فيقول: "**لقد استقر في الثقافة الإسلامية مصطلح الشريعة على أن المقصود به هو الأوامر والنواهي الإلهية المتعلقة بالسلوك العملي من حياة الإنسان، وذلك في مقابل العقيدة التي هي الأوامر والنواهي المتعلقة بالإيمان تصديقا قلبيا بحقائق الغيب كما جاء بها الدين وما يتفرع عنها من الحقائق. وبناء على ذلك فإن مصطلح مقاصد الشريعة ظل يتجه في بادئ الرأي إلى مقاصد الأحكام المتعلقة بالسلوك، دون تلك المتعلقة بالإيمان باعتبار أنها عقيدة وليست شريعة، وقد درجت كثير من الدراسات المقاصدية على هذا المفهوم للمقاصد، سواء من حيث التقرير النظري، أو من حيث ضرب الأمثلة بالأحكام الشرعية العملية**"[24].

ومن ثم يمكننا القول بأن باب المقاصد يعتبر المبحث الأكثر دلالة على نزعة الشاطبي التطبيقية العملية، لأن له علاقة وطيدة بالمنهج التطبيقي، فباب المقاصد هو باب تطبيقي في أساسه.

وقد أكد النجار أن المقاصد كما أنها معتبرة في استنباط الأحكام، فإنها ضرورية للمجتهد أثناء إيقاعه للأحكام "**فتلك المقاصد كما أنها العنصر المرعى بالأساس في استنباط الأحكام، فإنها تكون العنصر الأساسي في ضبط الكيفية التي تطبق بها تلك الأحكام من حيث إن تطبيق الأحكام غايتها تحقق المقاصد فيكون تحقق المقاصد هو المكيف الأكبر للتطبيق**"[25].

وعليه تكون المقاصد قد قدمت الجديد لعلم الأصول بحيث تمكنت من اجتثاثه من النزعة النظرية التي طغت عليه، وعادت به للواقع العملي للناس لأن البحث في قضايا علمية لا يترتب عليها عمل تعد مضيعة للوقت، و"**بهذا قدمت المقاصد رموزا جديدة ووقائع جديدة يمكن عن طريقها توجيه الحياة إلى البحث عن المصلحة في الحياة الدنيا والآخرة، وهذه أطلاقة لفاعلية الفكر من الناحية العملية**"[26].

ثالثا: علم المقاصد وإثراء المعارف الإسلامية:

يوضح الإمام محمد رشيد رضا أهمية ما أنجزه شيخنا بالنسبة للفكر الأصولي والإسلامي في تقديمه لكتاب "الإعتصام" قائلا: "العلماء المستقلون في هذه الأمة ثلة من الأولين، وقليل من الآخرين، والإمام الشاطبي من هؤلاء القليل، وما رأينا من آثاره إلا القليل، رأينا كتاب "الموافقات"من قبل ورأينا كتاب "الاعتصام" اليوم، فأنشدنا قول الشاعر:

قليل منك يكفيني ولكن قليلك لا يقال له قليل

أدخل دار الكتب الخيديوية (المصرية) وارم ببصرك إلى الألوف من المصنفات في خزائنها، تر أن كثرتها قلة، وكثيرها قليل لأن القليل منها هو الذي تجد فيه علما صحيحا لا تجده في غيره، لأنه مما فتح للهبه على صاحبه دون غيره.وقد كان "الاعتصام من هذا القليل"[27]ـــ

ويبدو أن الشيخ محمد رضا لم يقف عند التأثر بالمقاصد، بل تأثر بالاعتصام أكثر لأن اتجاهه كان منصبا على الدعوة السلفية، فوجد في هذا الكتاب بغيته.

و"منذ أن نشر كتابه "الاعتصام في البدع"وكتابه الأخر "الموافقات في أصول الشريعة"، وكانا من الكنوز الثمينة الدفينة أخذ اسم الشاطبي يدور على ألسنة العلماء والفقهاء، وأصبح الكتابان ـــ ولاسيما الموافقات ـــ من ركائز التراث الأساسية التي يلجأ إليها أساتذة الشريعة وطلابها المتقدمون، تفهما في دراساتهم، وعزوا وتوثيقا لأفهامهم فيما يكتبون، ولمع نجم الشاطبي منذئذ بالمشرق في هذا الأفق العلمي..."[28].

فعلا بدأ الاهتمام بالموافقات مع يقظة العالم الإسلامي من غفوته، وأثر في الأوساط العلمية التي تعنى بالأصول والفقه، على يد مجموعة من طلبة الأزهر آنذاك، يقول الخضري في مقدمة كتابه أصول الفقه:"فاستحضرت هذا الكتاب (الموافقات)، فأخذت أطالعه مرات حتى ثبتت في نفسي طريقة الرجل، وجعلت آخذ منه الفكرة بعد الفكرة لأضعها، بين ما آخذه من كتب الأصول، حتى جاء بحمد الله ما أمليته وفق مرامي" [29].

والمطلع على كتاب الخضري في الأصول يدرك بأنه مختصر للموافقات، وسر اهتمامه بالموافقات"أنه لما كان بالسودان يدرس علم أصول الفقه للطلاب الذين يقع إعدادهم بالكلية ليكونوا قضاة، زار الشيخ محمد عبده السودان، فعرض عليه

الشيخ الخضري ماكان يلقيه على الطلبة من دروس أصول الفقه؛فأثنى عليه، ولكنه دعاه إلى اعتماد "الموافقات" للشاطبي، وأن يمزج ما جاء في هذا الكتاب من علم المقاصد بما كان يدرسه للطلاب من علم الأصول حتى ينتبهوا إلى أسرار الشريعة الإسلامية، وتتسع آفاقهم للنظر" [30].

والشيخ محمد أبو زهرة وجه جهوده في مصنفاته الفقهية لإبراز المقاصد الشرعية تأثرا بالشاطبي عن طريق مدرسة المنار، ورأى أن الفقه لا يعطي ثماره إلا إذا أبرزت مقاصد أحكامه؛فإن المقاصد هي عللها الحقيقة[31].

وأيضا الشيخ الدكتور فتحي الدريني فكل كتاباته منسوجة على منوال الموافقات، حتى تظن وأنت تقرأ له ؛أنك تقرأ للشاطبي يكتب عن "الحق ومدى سلطان الدولة"، إن الدريني حقا شاطبي القرن العشرين.

ولا يمكنني تتبع أثار المقاصد في الكتابات الأصولية المعاصرة، فلا نجد مؤلفا أصوليا خاليا من باب خصص للمقاصد، على منوال ما صنعه الشاطبي في الموافقات.

وهنا أود أن أشير لعلمين مغربين تأثرا بالشاطبي: وهما الشيخ محمد ابن عاشور والأستاذ علال الفاسي.

الشيخ ابن عاشور: يعد الرجل الثاني بعد الشاطبي في إثراء علم المقاصد، ذلك أنه يرى الذين ينهضون بتأسيس العلوم وتدوينها يكون قصدهم إجابة أسئلة زمانهم، وإغناء "من بعدهم عن إضاعة مثل الوقت الذي أضاعه الأولون في استقداح أفكارهم، ليصرفوه في الزيادة على ما وصل إليه الأقدمون" [32] .

–وفعلا تمكن من قراءة علم المقاصد بعين ناقدة، فاستوعب ما قدمه الشاطبي واعترف باستفادته، وبين بأنه لا يجترره ويكرره، ولا ينقله ويختصره، يقول في هذا السياق: "**الرجل الفذ الذي أفرد هذا الفن بالتدوين هو أبو اسحاق إبراهيم بن موسى الشاطبي المالكي إذ عني بإبراز القسم الثاني من كتابه المسمى عنوان التعريف بأصول التكليف في أصول الفقه.وعنون ذلك القسم بكتاب المقاصد** "[33]، ولم يسلم الشاطبي من انتقاده ، وفعلا أتم ما بدأه الشاطبي، لأن هذا الأخير لم يتمكن من تحقيق الغاية التي أبدع من أجلها المقاصد برأيه فهو: "**تطوح في مسائله إلى تطويلات وخلط، وغفل عن مهمات من المقاصد، بحيث لم يحصل عنه الغرض المقصود**"[34]، فإذا كان الشاطبي اهتم بالجانب التطبيقي، وتنزيل الأحكام على أفعال المكلفين، فابن عاشور أولى التنظير لفقه الجماعة أولية خاصة في مشروعه، لأن

قواعد علم أصول الفقه تخدم الفقه الفردي أكثر من أي شيء، فحاول أن يطور المقاصد بحيث تتمكن من التنظير للأمة، وهذا ما يظهر جليا في مؤلفات الرجل، خاصة كتابيه: مقاصد الشريعة وأصول النظام الاجتماعي. وتقريبا نفس المنحى نحاه علال الفاسي.

أما بالنسبة للفكر الإسلامي فالأمر مسلم، لأن المقاصد هي المعول عليها في بناء العقلية المسلمة الجديدة القادرة على مواجهة التحديات، واجتياز العقبات، والنهوض بالأمة إن شاء الله.

رابعا: المشروع الذي لم يتحقق:

إنّ محاولة الشاطبي لم تنته إلى ما كان يرجوه: "**ولم يستطع أن يغير الواقع، فعلم أصول الفقه اتجه إلى التجريد، والنظر**"[35]، بل ليس علم الأصول وحده جمد، بل كل العلوم الإسلامية بصفة عامة والمقاصد خاصة أصيبت بالجمود والتوقف عن الاجتهاد والإبداع، إلى أن جاءت حركة النهضة المعاصرة، فظهر ابن عاشور في تونس واستأنف مسيرة المقاصد، ودعا إلى تأسيس علم مستقل لمقاصد الشريعة.

إنّ العمل المنهجي التجديدي المتكامل الذي قام به الشاطبي على مستوى المقاصد خاصة وعلى الأصول عموما، كان حريا بأن يحدث ثورة تحطم طوق الجمود والتقليد اللذين استحكما أمدا طويلا، وتضع المقاصد في المكان المناسب لها، سواء من حيث الاهتمام بها في نفسها تنظيرا، أم من حيث مراعاتها واستحضارها تطبيقا في الاجتهاد والفتوى، غير أن المحيط الجامد لم يتلقّ أفكار الشاطبي بالقبول، لذا استمرّت الطريقة التقليدية في تناول فكرة المقاصد عند الأصوليين.

لم يتمكّن الفكر الأصولي آنذاك من استيعاب خطاب الشاطبي المنهجي، أو الاستفادة من مضمون المقاصد، بل اتجهت بعض الجهود إلى إدخال الموافقات في دورة الاختصار والنظم والإشادة بالموافقات.

ثم توقف الاهتمام بالمقاصد بما يزيد عن أربعة قرون كاملة، ولم يتجدّد الاهتمام بالمقاصد إلاّ في العصر الحديث على يد الشيخ محمد الطاهر ابن عاشور، الذي دعا إلى جعل المقاصد علما قائما بذاته.

والسبب دخول العالم الإسلامي في مرحلة الأفول الحضاري، ميزة هذه الحقبة التخلف والتراجع على جميع المستويات، بدءا بالتراجع القيمي الأخلاقي وانتهاء بالهزائم العسكرية والتشتت السياسي، كما حدث في الأندلس.

في هذه المرحلة تفاقم الزهد في العلم والعلماء، وتضخم ال"أنا"، وابتعد المكلف عن الله، واستسلم لشهواته وأهوائه، فلم يعد المجتمع يستمع لصفارات الإنذار التي تحذر من الانهيار والسقوط الحضاري. لكن مشاريع الشاطبي، ابن تيمية، ابن قيم وابن خلدون وغيرهم، إن لم تتمكن من توقيف واد التخلف الهادر، إلا أنها أجلت نهاية الحضارة الإسلامية زمنا.

في هذه اللحظات يعيش العلماء احتراقا كما رأينا ذلك مع شيخنا الشاطبي، وغيره من المصلحين كابن خلدون... ولكن "لمن تقرأ زبورك يا داوود"، إنها سنن الله في قيام الأمم وسقوطها، وهذا أرنولد توينبي فيلسوف الحضارة الغربية ينذر الغرب من هادم الحضارات، فهل انتبهت؟ فأين هي اليوم، إنها قاب قوسين أو أدنى من الانهيار...، إنها سنن الله في قيام الأمم وسقوطها، ولن تجد لها تبديلا.

الهوامش:

(1) محمد همام، المنهج والاستدلال في الفكر الإسلامي، دار الهادي، لبنان،ط1، 1424ه ــ2004م، 108.

(2) الشاطبي، الإعتصام، دار شريفة، 24/1 ــ 25

(3) أحمد الريسوني، نظرية المقاصد عند الإمام الشاطبي، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، فرجنيا، ط4، 1415 ــ 1995، ص:73.

(4) الشاطبي، الموافقات في أصول الأحكام، تعليق محمد حسنين مخلوف، دار الفكر، 7/1.

(5) يوسف القرضاوي، الجوانب التربوية عند الإمام الشاطبي، **الموافقات**، مجلة أكاديمية، شركة دار الأمة، الجزائر، ذو الحجة 1412هـ– جوان 1992، العدد:1، 129.

(6) الشاطبي، فتاوى الإمام الشاطبي، تحقيق محمد أبو الأجفان، طيباوي، الجزائر، ص:26.

(7) الشاطبي، المصدر نفسه، 26

(8) الشاطبي، المصدر نفسه، 26

(9) الشاطبي، **الموافقات**، 25/1.

(10) الشاطبي، **الاعتصام**، 21/1.

(11) الشاطبي، **الاعتصام**، 21/1.

(12) أبو القاسم سعد الله، عصر الإمام الشاطبي (القرن 8 هـ/14م)، **الموافقات**، مجلة أكاديمية، شركة دار الأمة، الجزائر، ذو الحجة 1412هـ– جوان 1992، العدد:1، ص: 97.

(13) الشاطبي، **الاعتصام**، 22/1.

(14) الشاطبي، الموافقات، 3/2.

(15) الشاطبي، الموافقات، 96/2.

(16) الشاطبي، المصدر نفسه، 128/2.

(17) الشاطبي، الموافقات، 118/2.

(18) الشاطبي، المصدر نفسه، 124/2.
(19) الشاطبي، الموافقات، 185/2.
(20) عبد المجيد النجار، في فقه التطبيق الأحكام الشريعة عند الإمام الشاطبي، **الموافقات**، مجلة أكاديمية، شركة دار الأمة، الجزائر، ذو الحجة 1412هـ– جوان 1992، العدد:1، 256.
(21) طه عبد الرحمن،تجديد المنهج في تقويم التراث، المركز الثقافي العربي، بيروت، ط19941،ص: 99.
(22) الشاطبي، الموافقات، ص: 24/3.
(23) طه عبد الرحمن، تجديد المنهج، ص: 98–99.
(24) النجار، مقاصد الشريعة بأبعاد جديدة، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1، 2006، 15.
(25) النجار، فقه تطبيق أحكام الشريعة عند الإمام الشاطبي، ص: 256.
(26) فهمي محمد علوان، القيم الضرورية والمقاصد، مطابع الهيئة المصرية، القاهرة، (د ت)، 164.
(27) محمد رشيد رضا، مقدمة الاعتصام، 3.
(28) الزرقا، مقدمة فتاوى الشاطبي، 8.
(29) **أصول الفقه**، الخضري بك، دار القلم، بيروت، لبنان، ط1، 1407هـ–1987م، 13.
(30) مشهور آل سلمان، مقدمة الموافقات، دار ابن عفان، ط1، 1421ه، 32/1.
(31) مشهور آل سلمان، مقدمة الموافقات، 32/1.
(32) محمد الطاهر ابن عاشور، أليس الصبح بقريب، دار سحنون، تونس، ط 2، 1428 ه ـ 2008م، 156.
(33) محمد الطاهر ابن عاشور، مقاصد الشريعة الإسلامية، الشركة التونسية للتوسيع، 8.
(34) ابن عاشور، مقاصد الشريعة، 8.
(35) الريسوني أحمد، **مقاصد الشريعة**، دار الفكر المعاصر، بيروت، ط1، 1422هـ–2002، ص: 204.